

سياسة تخصيص التصنيفات الائتمانية غير المطلوبة وتعيينها في المملكة العربية السعودية

صادرة عن: إدارة الامتثال في MIS
تنطبق على: جميع موظفي MIS وموظفي Moody's
Shared Services ذوي الصلة
النطاق: تصنيفات MIS في المملكة العربية السعودية
تاريخ السريان: 19 مارس/آذار 2018

هذه الوثيقة ترجمة لوثيقة أصلية باللغة الإنجليزية، وهي خدمة للأطراف المعنية. وإذا كان أي نص في هذه الترجمة غير متسق مع نص الوثيقة الأصلية باللغة الإنجليزية فإنه يعتد بنص الوثيقة الأصلية باللغة الإنجليزية.

بيان الغرض

بصفتنا ناشر لآراء تخص الائتمان، تحتفظ Moody's Investors Service بالحق في إصدار التصنيفات الائتمانية غير المطلوبة. الغرض من هذه السياسة هو توفير المزيد من الشفافية للمشاركين في السوق فيما يتعلق بالتصنيفات الائتمانية غير المطلوبة التي نشرها فرع MIS في المملكة العربية السعودية.

السياسة

ستدرس MIS إصدار التصنيف الائتماني غير المطلوب، ضمن أمور أخرى، عندما:

- « يوفر التصنيف الائتماني غير المطلوب مزايا معلوماتية للمشاركين في السوق؛ أو
- « يكون حجم إجمالي التزامات الديون والالتزامات الشبيهة بالديون الصادرة كبيراً؛ أو
- « يكون نوع الورقة المالية أو المصدر جديداً على السوق؛ أو
- « يكون التصنيف الائتماني مهماً على المستوى التحليلي بالنسبة لتحليل آخر تُقدِّمه MIS إلى السوق.

التوصية الخاصة بنشر التصنيف الائتماني الجديد غير المطلوب (أو مجموعة من هذه التصنيفات) والذي لم يُصدَّر بناءً على طلب من الجهة المُصنِّفة ووكلائها أو أيًا منهما سيُصدرها العضو المنتدب لمجموعة التصنيف ذات الصلة ويعتمدها رئيس مجموعة التصنيف ذو الصلة.

في المملكة العربية السعودية، تكون التصنيفات الائتمانية غير المطلوبة هي تلك التصنيفات الائتمانية التي لا تصدر بطلب من الجهة المُصنِّفة ووكلائها أو أيًا منهما ولا تحتفظ بها.

ينطبق هذا التخصيص على مستوى الجهة المُصنِّفة ومستوى الورقة المالية أو أيًا منهما.

عندما يكون أحد التصنيفات الائتمانية غير مطلوب، لن تسعى مؤسسة MIS إلى الحصول على مقابل للتصنيف الائتماني ذي الصلة ولن تقبل الحصول عليه من الجهة المُصنِّفة ووكلائها أو أيًا منهما لمدة عامٍ واحدٍ على الأقل بعد نشر هذا التصنيف الائتماني. في حال استلمت MIS بعد مرور أكثر من عامٍ واحدٍ من نشر هذا التصنيف الائتماني طلباً لاحقاً بإصدار ذلك التصنيف الائتماني من الجهة المُصنِّفة ووكلائها أو أيًا منهما، لا تخصص MIS على أنه غير مطلوب بعد ذلك. يُمكن إثبات الطلب باستخدام نموذج طلب أو استمارة طلب أو عقد تصنيف أو دفع رسوم أو أي شكلٍ تأكيديٍّ آخرٍ من الجهة المُصنِّفة ووكلائها أو أيًا منهما. سيكون نشر MIS للتصنيف الائتماني غير المطلوب مشروطاً بقرارها، من ضمن عدة عواملٍ أخرى، ما إن كان ذلك القدر الكافي من المعلومات متاحاً بما يُمكن MIS من تخصيص التصنيف الائتماني والاحتفاظ به.¹ لا تُميز MIS بين التصنيفات الائتمانية المطلوبة وغير المطلوبة فيما يتعلق بمنهجيات التصنيف الائتماني الخاصة بها.

على النحو المشار إليه في السياسات المتعلقة بقدرة الجهات على رفض نشر التصنيفات المطلوبة، لا تملك الجهة المُصنِّفة القدرة على رفض نشر التصنيف الائتماني غير المطلوب.

¹ ستوقع MIS عمومًا الحصول على قدرٍ كافٍ من المعلومات لتعيين التصنيف الائتماني والاحتفاظ به حسب المدى الذي تملكه MIS للوصول إلى المعلومات نفسها عن مُصدر أو ورقة مالية مثل المستثمرين في دائرة قضائية معينة.

الإفصاح عن التصنيفات الائتمانية غير المطلوبة

1. فيما يتعلق بلغة الإفصاح، يطلع الموظفون على مرجع لغة الإفصاح.
2. الإفصاح متاح على الموقع الإلكتروني www.moody's.com تحت علامة التويب "التصنيفا" في استمارة الإفصاح. يُشار إلى أن التصنيف الائتماني تصنيف غير مطلوب على قائمة الديون المفصلة تحت علامة التويب "التصنيفات": في استمارة الإفصاح. تستخدم استمارات الإفصاح لغة الإفصاح الموضحة في مرجع لغة الإفصاح.
3. الإفصاح في إعلانات التصنيف الائتماني يصدر الإفصاح عن التصنيف الائتماني غير المطلوب في المملكة العربية السعودية في نسخة باللغة العربية من إعلانات التصنيف الائتماني. يُرجى الاطلاع على مرجع لغة الإفصاح لمزيد من التفاصيل.
4. تغيير الحالة إلى مطلوب في حال لم يعد التصنيف الائتماني الصادر عن MIS تصنيفاً ائتمانياً غير مطلوب نتيجةً للطلب اللاحق المُقدم بعد مرور أكثر من عام بعد نشر التصنيف الائتماني، فلن يُسمى فرع MIS في المملكة العربية السعودية التصنيف الائتماني غير مطلوب.

تعريف المصطلحات

الوكيل

أي طرف يعمل نيابةً عن الجهة المُصنِّفة أو يعمل نيابةً عن وكيل الجهة المُصنِّفة ووكلائها أو أيًا منهما.

التصنيف الائتماني

التصنيف الائتماني عبارة عن تقدير صادر من MIS بخصوص الجدارة الائتمانية لجهة ما، أو التزام الدين أو الالتزام المالي، أو الأوراق المالية الدائنة، أو الأسهم الممتازة أو غيرها من الأدوات المالية، أو بخصوص أحد مُصدري التزام الدين أو الالتزام المالي، أو الأوراق المالية الدائنة، أو الأسهم الممتازة أو غيرها من الأدوات المالية، الصادرة باستخدام أحد نظم التصنيف الموضوعية والمحددة لفئات التصنيف.

إعلان التصنيف الائتماني

إعلان التصنيف الائتماني عبارة عن رسالة مكتوبة ربما يتم استخدامها للإعلان عن إصدار إجراء تصنيف ائتماني يرتبط بالتصنيفات الائتمانية العامة، أو تصنيفات القروض الخاضعة للمراقبة غير المنشورة أو تصنيفات الاكتتاب الخاصة الخاضعة للمراقبة غير المنشورة. ربما تقوم MIS كذلك بنشر إجراء تصنيف ائتماني يرتبط بالتصنيفات الائتمانية العامة على الموقع الإلكتروني www.moody's.com بحيث لا يكون مصحوباً بإعلان التصنيف الائتماني.

استمارة الإعلان

استمارة الإعلان عبارة عن استمارة تحتوي على إعلانات تنظيمية ويتم نشرها على الموقع الإلكتروني www.moody's.com بالنسبة للتصنيفات الائتمانية العامة وفي مجلد التصنيف بالمنصة الإلكترونية الخاصة بتصنيفات القروض الخاضعة للمراقبة غير المنشورة وتصنيفات الاكتتاب الخاصة الخاضعة للمراقبة غير المنشورة في وقت نشر أحد إجراءات التصنيف الائتماني.

المنصة الإلكترونية

المنصة الإلكترونية هي منصة إلكترونية خاصة على الويب صممتها MIS لنشر مراسلات معينة للمستلمين المعيّنين بتوفير منتجات وخدمات خاصة و/أو غير منشورة، مثل تصنيفات القروض الخاضعة للمراقبة غير المنشورة وتصنيفات الاكتتاب الخاصة الخاضعة للمراقبة غير المنشورة.

المُصدر

يقصد بمصطلح "المُصدر" أي كيان يصدر أو يضمن أوراقاً مالية، أو يدعم الائتمان الذي يتضمن أوراقاً مالية. كما يشمل مصطلح "المُصدر" الشركة الأم أو الشركة التابعة المملوكة للأغلبية والخاصة بالمُصدر.

المملكة العربية السعودية

المملكة العربية السعودية

محلل التصنيف الرئيسي، أو المحلل الرئيسي

محلل التصنيف الرئيسي أو المحلل الرئيسي هو موظف مؤسسة MIS المُعيّن حالياً ليتولى المسؤولية الرئيسية عن تعيين تصنيف معين أو مراقبته، والنظرة المستقبلية ذات الصلة أو مراجعة التصنيف، إذا كان ذلك ممكناً.

يُقصد بالعضو المنتدب موظف مؤسسة Moody's Investors Service الذي يحمل هذا المسمى الوظيفي.

(Moody's Investors Service, Inc. (MIS

يشير اختصار MIS إلى شركة Moody's Investors Service والشركات التابعة لها التي تصدر التصنيفات ضمن اسم العلامة التجارية “Moody's Investors Service”.

فرع MIS في المملكة العربية السعودية

يرجع فرع MIS في المملكة العربية السعودية إلى فرع Moody's Investors Service المحدود بالشرق الأوسط في المملكة العربية السعودية.

موظف MIS

مصطلح موظف MIS يعني أي موظف بدوام كلي أو جزئي بمؤسسة MIS.

موظف Moody's Shared Services

يعني مصطلح “موظف Moody's Shared Services” الموظف الذي يعمل بدوام كامل أو جزئي لدى شركة Moody's Shared Services أو أي فرع آخر مملوك بالكامل لمؤسسة MCO التي توفر الخدمات لمؤسسات MCO وMIS وMA، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الموظفين الذين يؤدون الوظائف بالأقسام التالية: القانوني، والامتثال، والشؤون الحكومية والعامّة، والمالي، وتكنولوجيا المعلومات، والموارد البشرية.

الجهة (الجهات) المُصنّفة

الجهة (الجهات) المُصنّفة هي أي جهة مُصنّفة من MIS أو أي جهة تُصدر أوراق مالية مُصنّفة من MIS أو أي جهة تسعى للحصول على تصنيف انتماني من MIS.

مجموعة التصنيف

تشير مجموعة التصنيف إلى أحد فرق التصنيف التحليلي العالمي التابعة لـ MIS ضمن التصنيفات والبحوث، على سبيل المثال، المؤسسات المالية العالمية (FIG).

رئيس مجموعة التصنيف

رئيس مجموعة التصنيف هو العضو المنتدب المسؤول عن فريق التصنيف التحليلي العالمي، على سبيل المثال، العضو المنتدب المسؤول عن المؤسسات المالية العالمية (FIG)، والذي يقدم تقاريره إلى رئيس التصنيفات والأبحاث العالمية.

الطرف الثالث ذو الصلة

هو أي جهة (بما في ذلك المنشئ، أو المنظم، أو الممول أو أي جهة أخرى) تتعامل مع Moody's نيابةً عن الجهة المُصنّفة وفيما يتعلق بإجراء التصنيف الائتماني لهذه الجهة المُصنّفة، بما في ذلك أي شخص يتصل مباشرةً أو غير مباشرةً بهذه الجهة المُصنّفة.

التصنيفات الائتمانية غير المطلوبة - المملكة العربية السعودية

في المملكة العربية السعودية، تكون التصنيفات الائتمانية غير المطلوبة هي تلك التصنيفات الائتمانية التي لا تصدر بطلب من الجهة المُصنّفة وولائها أو أيًا منهما ولا تحتفظ بها.

حقوق الطبع والنشر لعام 2018 محفوظة لمؤسسة Moody's Analytics, Inc. MIS, Inc. Moody's Corporation. كل الحقوق محفوظة. التصنيفات الائتمانية الصادرة عن MOODY'S INVESTORS SERVICE, INC. ومؤسسات التصنيف الائتماني التابعة لها ("MIS") تعبر عن تقديرات MOODY'S الحالية فيما يتعلق بمخاطر الائتمان النسبية في المستقبل والتي تواجه الكيانات، أو الالتزامات الائتمانية، أو الأوراق المالية الدائنة أو شبه الدائنة، والمنشورات الصادرة عن MOODY'S التي قد تشمل التقديرات الحالية لمؤسسة MOODY'S فيما يتعلق بمخاطر الائتمان النسبية في المستقبل والتي تواجه الكيانات، أو الالتزامات الائتمانية، أو الأوراق المالية الدائنة أو شبه الدائنة. تعرف MOODY'S المخاطر الائتمانية بأنها المخاطر المتعلقة باحتمالية عدم قيام إحدى الكيانات بتلبية التزاماتها التعاقدية المالية وقت استحقاقها وأية خسارة مالية مقدرة في حالة عجزها عن السداد. لا تعالج التصنيفات الائتمانية أية مخاطر أخرى، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: مخاطر السيولة أو مخاطر القيمة السوقية أو تقلبات الأسعار. وإن التصنيفات الائتمانية وتقديرات MOODY'S الموجودة في المنشورات الصادرة عنها لا تمثل بيانات تتعلق بالوقائع الحالية أو التاريخية. قد تتضمن منشورات MOODY'S كذلك تقديرات كمية قائمة على النماذج المتعلقة بالمخاطر الائتمانية والتقديرات أو التعليقات المرتبطة بها والتي نشرتها MOODY'S ANALYTICS, INC. وإن التصنيفات الائتمانية ومنشورات MOODY'S لا تمثل أو تقدم مشورة استثمارية أو مالية، كما أن التصنيفات الائتمانية ومنشورات MOODY'S لا تمثل توصيات أو تقدم توصيات لشراء، أو بيع أو الاحتفاظ بأوراق مالية معينة. لا تقوم التصنيفات الائتمانية أو منشورات MOODY'S بالتعليق على مدى ملاءمة استثمار ما بالنسبة لأي مستثمر معين. تقوم MOODY'S بإصدار تصنيفاتها الائتمانية ونشر منشوراتها استناداً إلى توقع وفهم مفاده أن كل مستثمر سوف يقوم، بالقدر المناسب من العناية، بإعداد الدراسة والتقييمات الخاصة به لكل ورقة مالية تكون قيد البحث بغرض شرائها، أو الاحتفاظ بها، أو بيعها.

التصنيفات الائتمانية لمؤسسة MOODY'S ومنشوراتها غير مخصصة للاستخدام من قبل المستثمرين الأفراد وقد ينطوي الأمر على قدر من المجازفة كما قد يكون من غير المناسب بالنسبة للمستثمرين الأفراد استخدام تصنيفات MOODY'S الائتمانية أو منشوراتها عند اتخاذ القرارات الاستثمارية. في حالة الشك، ينبغي عليك الاتصال بمستشارك المالي أو غيره من المستشارين المختصين. كافة المعلومات الواردة هنا محمية بموجب القانون، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، قانون حقوق الطبع والنشر، ولا يجوز بأي حال من الأحوال نسخ أي من تلك المعلومات أو إعادة إنتاجها، أو إرسالها مرة أخرى، أو نقلها، أو نشرها، أو إعادة توزيعها أو إعادة بيعها، أو تخزينها لاستخدامها فيما بعد لأي عرض من تلك الأغراض، بشكل كلي أو جزئي، وبأي شكل أو أسلوب أو بأي وسيلة على الإطلاق، من قبل أي شخص دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من MOODY'S.

إن التصنيفات الائتمانية والمنشورات الصادرة عن مؤسسة Moody's غير مخصصة للاستخدام من قبل أي شخص كأساس مرجعي حيث أن هذا المصطلح محدد لأغراض تنظيمية ولا يجب استخدامه بأية طريقة قد تؤدي إلى اعتباره كأساس مرجعي.

قامت مؤسسة MOODY'S بالحصول على كافة المعلومات الواردة هنا من مصادر تعتقد المؤسسة بأن معلوماتها تتسم بالدقة والموثوقية. نظراً لإمكانية حدوث أخطاء بشرية أو فنية علاوة على العوامل الأخرى، فإن كافة المعلومات الواردة هنا يتم تقديمها "كما هي" دون تقديم أية ضمانات من أي نوع. تتخذ MOODY'S كافة التدابير الضرورية بما يجعل المعلومات التي تستخدمها في تحديد التصنيف الائتماني بالجودة الكافية ومن مصادر ترى MOODY'S أنها تتحلى بالموثوقية، بما في ذلك، حسبما يقتضي الأمر، المصادر الخارجية المستقلة. وعلى الرغم من ذلك، لا تعتبر MOODY'S جهة تدقيق ولا يملكها في كل حالة بصورة مستقلة التحقق أو التأكد من صحة المعلومات المستلمة في عملية التصنيف أو عند إعداد منشوراتها.

في حدود ما يسمح به القانون، تُخلى MOODY'S والمديرون، والمسؤولون، والموظفون، والوكلاء، والمندوبون، والمرخصون والموردون مسؤوليتهم القانونية تجاه أي شخص أو كيان عن أية خسائر أو تلافيات غير مباشرة، أو خاصة، أو ناتجة، أو عرضية أيًا كانت والتي تنتج عن أو تتعلق بالمعلومات الواردة هنا أو استخدام أو العجز عن استخدام أي من تلك المعلومات، حتى لو كانت MOODY'S أو أي من المديرون، أو المسؤولين، أو الموظفين، أو الوكلاء، أو المندوبين، أو المرخصين أو الموردين التابعين لها قد تم الإعجاز إليهم بصورة مسبقة بإمكانية حدوث مثل تلك الخسائر، أو التلافيات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: (أ) أية خسارة للأرباح الحالية أو المستقبلية أو (ب) أية خسائر أو تلافيات تنشأ عندما تكون الأداة المالية ذات الصلة لا تمثل موضوعاً لأحد التصنيفات الائتمانية المعينة التي حددتها MOODY'S.

في حدود ما يسمح به القانون، تُخلى MOODY'S والمديرون، والمسؤولون، والموظفون، والوكلاء، والمندوبون، والمرخصون والموردون مسؤوليتهم القانونية عن أية خسائر أو تلافيات مباشرة أو تعويضية يتعرض لها أي شخص أو كيان، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر نتيجة لأي إهمال (باستثناء الاحتيال، أو سوء الإدارة المتعمد أو أي نوع آخر من العواقب التي، بهدف تجنب الشكوك، لا يمكن استنقاذها بموجب القانون) من جانب، أو أي احتمال غير متوقع يقع في نطاق أو خارج نطاق سيطرة، MOODY'S أو أي من المديرون، أو المسؤولين، أو الموظفين، أو الوكلاء، أو المندوبين، أو المرخصين أو الموردين التابعين لها، والذي ينتج عن أو يتعلق بالمعلومات الواردة هنا أو استخدام أو العجز عن استخدام أي من تلك المعلومات.

لا توجد أية ضمانات، صريحة أو ضمنية، فيما يتعلق بمدى الدقة، أو الاستمرارية، أو الاكتمال، أو الصلاحية للعرض في السوق أو تماثيها مع أي عرض خاص يتعلق بأي من تلك التصنيفات أو التقديرات أو المعلومات الأخرى التي تقوم MOODY'S بتقديمها أو إعدادها بأي شكل أو أسلوب أيًا كان.

تعلم Moody's Investors Service, Inc. وهي وكالة تصنيف ائتماني مملوكة بالكامل لمؤسسة MOODY'S (MCO)، بموجب هذه الوثيقة أن معظم مصدري الأوراق المالية الدائنة (بما في ذلك سندات الشركات والسندات المحلية، والسندات المالية، والسندات متوسطة الأجل والأوراق التجارية) والأسمم الممتازة التي تصنفها Moody's Investors Service, Inc. قد وافقوا قبل تحديد أي تصنيف، على السداد لوكالة Moody's Investors Service, Inc. مقابل خدمات التقييم والتصنيف التي قامت بها المؤسسة رسوماً تتراوح ما بين 1,500 دولار إلى ما يقارب 2,500,000 دولار. كما تحافظ مؤسسة MOODY'S و MIS على السياسات والإجراءات لتلبية متطلبات استقلالية التصنيفات وإجراءات التصنيف الخاصة بوكالة MIS. المعلومات المتعلقة بالعلاقات المحددة التي قد تتواجد بين مديري مؤسسة Moody's والكيانات المصنفة الائتماني، وبين الكيانات الحاصلة على تصنيفات من MIS والتي أعلنت لجنة مراقبة عمليات البورصة (SEC) علانية عن حصة ملكية في MCO بنسبة تزيد عن 5%، يتم نشرها سنوياً على الموقع الإلكتروني www.moodys.com تحت عنوان "علاقات المستثمرين - الحاكمة المؤسسية - سياسة ارتباط المديرون والمساهمين."

شروط خاصة بدولة أستراليا فقط: أي إصدار في دولة أستراليا من هذه الوثيقة يخضع لترخيص الخدمات المالية الأسترالية الخاص بالشركات التابعة لمؤسسة MOODY'S (MOODY'S Pty Limited ABN 61 003 399 657AFSL 336969) و Moody's Analytics Australia Pty Ltd ABN 94 105 136 972 AFSL 383569 (حسبما يقتضي الأمر). هذه الوثيقة مخصصة فقط لكي يتم تقديمها إلى "العلاء المجتمعون" في إطار معزى القسم رقم G761 من قانون الشركات لعام 2001. بمواصلة استخدامك لهذه الوثيقة داخل أستراليا، تكون قد أقررت استخدامك للوثيقة كمنسوب عن، "علاء مجتمعون"، لن تقوم أنت ولا الكيان الذي تمثله بصورة مباشرة أو غير مباشرة بنشر هذه الوثيقة أو محتوياتها إلى "علاء أفراد" في إطار معزى القسم رقم G761 من قانون الشركات لعام 2001. التصنيف الائتماني لمؤسسة Moody's عبارة عن تقدير يتعلق بالجدارة الائتمانية للالتزام الدين الخاص بالمصدر، وليس بالأسمم العادية للمصدر أو أي شكل من أشكال الأوراق المالية المتاحة للمستثمرين الأفراد. قد يكون من غير المناسب بالنسبة للمستثمرين الأفراد استخدام التصنيفات الائتمانية أو المنشورات الخاصة بمؤسسة Moody's عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات. في حالة الشك ينبغي عليك الاتصال بمستشارك المالي أو غيره من المستشارين المختصين.

شروط خاصة بدولة اليابان فقط: تعد مؤسسة Moody's باليابان (MJKK) هيئة تصنيف ائتماني مملوكة بالكامل لمجموعة Moody's Group Japan G.K. المملوكة بالكامل لمؤسسة Moody's Overseas Holdings Inc. وهي مؤسسة مملوكة بالكامل لمؤسسة MCO. وتعد مؤسسة Moody's SF باليابان (MSFJ) هيئة تصنيف ائتماني مملوكة بالكامل لمؤسسة MJKK. ولا تعد مؤسسة MSFJ مؤسسة تصنيف إحصائي معترف بها على الصعيد الوطني (NRSRO). وبالتالي، تعد التصنيفات الائتمانية التي تحدها MSFJ بمثابة تصنيفات ائتمانية غير معتمدة من قبل مؤسسة تصنيف إحصائي معترف بها على الصعيد الوطني معترف بها على الصعيد الوطني وبالتالي، لن يكون الالتزام المصنف مؤهلاً لأنواع معينة من المعاملة بموجب قوانين الولايات المتحدة الأمريكية. وتعد MJKK و MSFJ هيئات تصنيف ائتماني مسجلة في وكالة الخدمات المالية اليابانية وأرقام تسجيلها في بند مفوضي وكالة الخدمات المالية هي 2 و 3 على التوالي. تعلن مؤسسة MJKK أو MSFJ (حسبما يقتضي الأمر) بموجب هذه الوثيقة أن معظم مُصدري الأوراق المالية الدائنة (بما في ذلك سندات الشركات والسندات المحلية، والسندات المالية، والسندات متوسطة الأجل والأوراق التجارية) والأسمم الممتازة التي تصنفها MJKK و MSFJ (حسبما يقتضي الأمر) قد وافقوا، قبل تحديد أي تصنيف، على السداد لمؤسسة MJKK و MSFJ (حسبما يقتضي الأمر) مقابل خدمات التقييم والتصنيف التي قامت بها المؤسسة رسوماً تتراوح ما بين 200,000 ين ياباني إلى ما يقارب 350,000,000 ين ياباني. كما تحافظ MJKK و MSFJ على السياسات والإجراءات لتلبية المتطلبات التنظيمية اليابانية.